الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية:
التوفيق بين الحفاظ على سيادة الدولة، وعدم إفلات
المجرمين من الملاحقة والمسائلة
بقلم / أ: ولد يوسف مولود
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

الملخص:

يعتبر الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية الحجر الأساسي في نظام المحكمة، فاختصاصها لا يعد بديلا عن الاختصاص القضائي الوطني، وإنما هو مكمل له، ولولا هذه الفكرة لما صادق العديد من الدول على معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بالتوفيق بين الحفاظ على سيادة الدولة، وعدم إفلات المجرمين من الملاحقة والمسائلة .

الكلمات الدالة: المحكمة الجنائية الدولية، الاختصاص التكميلي، مبدأ العقاب، الجرائم الدولية، السيادة، القضاء الوطني، القضاء الدولي.

Résumé:

La compétence complémentaire de la Cour pénale internationale est la pierre de fondation de son système judiciaire. Sa compétence n'est pas un substitut à la juridiction nationale, mais complémentaire de celle-ci. Si ce n'est ce principe, de nombreux pays n'auraient pas ratifié le traité instituant à la Cour pénale

internationale, et celà en conciliant entre le maintien de la souveraineté de l'Etat, et l'impunité des criminels de poursuites et de responsabilité.

Mots clés: La Cour pénale internationale, la compétence supplémentaire, crimes internationaux, la souveraineté, la justice nationale, la justice internationale.

Abstract:

The supplemental jurisdiction of the International Criminal Court is the foundation stone in the court system. It is not a substitute for national jurisdiction , but it is a complement to it . Without this principle, many countries wouldn't have ratified the treaty establishing the International Criminal Court by conciliating between the maintenance of the state's sovereignty and the impunity for criminals from prosecution and accountability.

Key words: The International Criminal Court, supplemental jurisdiction, international crimes, sovereignty, national justice, international justice

« Tel qu'il est consacré par le Statut, le principe de complémentarité assure un équilibre entre, d'une part, la primauté des poursuites engagées par les autorités nationales par rapport à la Cour pénale internationale et, d'autre part, l'objectif du Statut de Rome de « mettre un terme à l'impunité »¹ .

مقدمة:

يعتبر موضوع الاختصاص التكميلي المحكمة الجنائية الدولية من أكثر الموضوعات التي دار حولها مناقشات عميقة ومتنوعة من قبل الأعضاء قبل التوقيع على ميثاق المحكمة في روما²، فقد شهدت الأعمال التحضيرية السابقة لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جهوداً ومحاولات استهدفت إيجاد صيغة اتفاق بين الوفود المشاركة حول علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالمحاكم الوطنية³، فإذا كان مجلس الأمن قد حلَّ هذا الإشكال بمنح محكمتي يوغسلافيا سابقا ورواندا الاختصاص المتزامن مع القضاء الوطني، بالإضافة إلى شرط الأسبقية للمحكمتين⁴، إلا أن شرط الأسبقية أثار مخاوف الكثير من الدول حيث شعرت بأن إعطاء شرط الأسبقية إلى المحكمة الجنائية الدولية على القضاء المحلي ينتقص من سيادتها، فكان لابد من إيجاد علاقة جديدة بين القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بالتوفيق بين مسألتين، الأولى الحفاظ على سيادة الدولة، والثانية عدم إفلات المجرمين من الملاحقة والمسائلة. ذ

وعليه إلى أي مدى تم التوفيق في إيجاد علاقة جديدة بين اختصاص القضاء الجنائي الوطني والاختصاص العالمي للمحكمة الجنائية الدولية في محاربة أشد الجرائم خطورة؟

أكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على مبدأ الاختصاص التكميلي المنصوص عليه في الفقرة (6) من ديباجة النظام الأساسي بعبارة « بأن واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية...»⁵، والفقرة (10) من الديباجة بعبارة: « إذ تؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب هذا النظام الأساسي ستكون مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية».

كما أكدت عليه المادة الأولى من النظام الأساسي من خلال تكرار ذات العبارات التي وردت في الديباجة⁶.

ومن هذا المنطلق سنحاول دراسة الحدود الفاصلة بين اختصاصات القضاء الوطني واختصاص المحكمة الجنائية الدولية (أولاً)، مع عرض لأهم الإشكالات التي يثيرها تطبيق مبدأ التكامل بين القوانين الوطنية للدول والمحكمة الجنائية الدولية (ثانياً).

أولاً/ الحدود الفاصلة بين اختصاصات القضاء الوطني واختصاص المحكمة الجنائية الدولية:

إن مبدأ الاختصاص التكميلي المنصوص عليه في النظام الأساسي يرسم الحدود الفاصلة بين اختصاصات القضاء الوطني واختصاص القضاء الدولي، ويعتبر من أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحكمة الجنائية الدولية، وبتابع مبدأ التكامل في الاختصاص فسوف لن يكون القضاء الدولي بديلاً عن القضاء الوطني ولا يحلّ محله.

فكرس نظام روما الأساسي مبدأ التكامل بوضوح في المادة الأولى التي نصت صراحة على " تكون المحكمة مكملة للولايات القضائية الوطنية"⁷، فالقمع الجنائي الداخلي إذن هو القاعدة، والقمع الدولي هو الإستثناء⁸، وتفعيلاً لهاته القاعدة منحت الأولوية في التحقيق والمقاضاة بشأن الجرائم التي تختص بهم المحكمة للقضاء الجنائي الوطني، ثم يلي بعد ذلك القضاء الجنائي الدولي في حالة تقصير الدولة المعنية أو رفضها الإضطلاع بوظيفتها في إدارة العدالة الجنائية⁹، وكذا في الحالة التي يحدث فيها إنهيار تام للنظام القضائي الوطني، ويظهر بوضوح فقدان الثقة في أدائها لوظائفها¹⁰.

ولعل ذلك هو ما دفع البعض للقول بأن مبدأ التكامل قد جاء ليكون بمثابة نقطة الارتكاز لمباشرة سلطات القضاء الوطني اختصاصه على تلك الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة¹¹.

بموجب نص المادة (1/17) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن اختصاص المحكمة ينعقد بنظر الدعوى رغم نظرها من قبل المحاكم الوطنية في حالتين هما¹²:

أ- إذا كانت تجري التحقيق أو المقاضاة في الدعوى دولة لها ولاية عليها، ما لم تكن حقا غير رغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك.

ب- إذا كانت قد أجرت التحقيق في الدعوى دولة لها اختصاص عليها وقررت الدولة عدم مقاضاة الشخص المعني، ما لم يكن القرار ناتجا عن رغبة الدولة أو عدم قدرتها حقا على المقاضاة¹³.

ويعطي النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بعض المؤشرات تعتمد عليها لتحديد رغبة الدولة في تقديم الشخص المعني للعدالة أو أنها غير قادرة على ذلك من خلال الفترتين: الثانية والثالثة من المادة (17)، حيث يمكن تحديد عدم رغبة الدولة في محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية وفقا لاختصاصها الوطني بتوافر واحد أو أكثر من الأمور التالية¹⁴.

أ- جرى الاضطلاع بالإجراءات أو يجري الاضطلاع بها أو جرى اتخاذ القرار الوطني بغرض حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية عن جرائم داخلية في اختصاص المحكمة على النحو المشار إليه في المادة (5).

ب- حدث تأخير لا مبرر له في الإجراءات بما يتعارض في هذه الظروف مع نية تقديم الشخص المعني للعدالة.

ج- لم تباشر الإجراءات أو لم تجرى مباشرتها بشكل مستقل أو نزيه أو أنها بوشرت أو تجري مباشرتها على نحو لا يتفق في هذه الظروف مع نية تقديم الشخص المعني للعدالة¹⁵.

وفيما يخص عدم قدرة الدولة على النظر في دعوى معينة، فيمكن للمحكمة أن تصل إلى إثبات ذلك القصور من خلال بحثها عن سببها وعمّا إذا كان ناتجا عن انهيار كلي أو جوهري في نظامها القضائي الوطني، أو راجع لعدم توافر هذا النظام القضائي بالشكل الذي يجعلها غير قادرة على إحضار المتهم أو الحصول على الأدلة والشهادة الضرورية أو غير قادرة لأسباب أخرى على الاضطلاع بإجراءات التحقيق والمحاكمة¹⁶.

وسيكون إثبات المحكمة عدم قدرة الدولة ذات الاختصاص على القيام بعبء التحقيق أو المحاكمة أمرا ميسرا، خاصة في حالات الانهيار الكلي أو الجزئي للنظام القضائي، كما في حالتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا، حيث يغلب المعيار الموضوعي على عدم القدرة، والذي من

السهل تبنيه¹⁷ ، بينما لن يكون من السهل على المحكمة إثبات رغبة الدولة ذات الاختصاص في المحاكمة أو في المحاكمة النزيهة والمستقلة، والذي يغلب عليه المعيار الشخصي¹⁸ .

إن العلاقة التي تربط الاختصاص القضائي الوطني باختصاص المحكمة الجنائية الدولية هي علاقة تكملية واحتياطية¹⁹ بالنسبة لاختصاص المحكمة فتكون الأولوية لاختصاص القضاء الوطني²⁰ . حيث يعتبر مبدأ التكامل من المبادئ الجوهرية التي تحكم نظام المحكمة الجنائية الدولية ويمثل أحد ملامحه الرئيسية²¹ .

بمعنى أنه بمقتضى الاختصاص التكميلي للمحكمة، فإن المحكمة تكون مختصة بالبت في مدى فعالية النظام القضائي الوطني في متابعة الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصه²²، وتجر الإشارة إلى أنه تم إدراج هذه المعايير لدفع الدول إلى الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة وبالتالي التعاون معها²³ .

ومن أهم مبررات اقرار الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية نجد:

- التغلب على معارضة الدول المشاركة²⁴ .
- محاربة الإفلات من العقاب²⁵ .
- تفادي التنازع بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية²⁶ .
- دفع السلطات القضائية الوطنية إلى محاكمة المجرمين محاكمة عادلة²⁷ .

ثانيا/ الإشكالات التي يثيرها تطبيق مبدأ التكامل بين القوانين الوطنية للدول والمحكمة الجنائية الدولية:

لقد أثارت المادة (17) المتضمنة معايير تطبيق هذا المبدأ موجة من الانتقادات، نتيجة حصرها الصارم لهذه المعايير والتي ينعقد بموجبها اختصاص المحكمة²⁸ وعلى الرغم من عدم تعرض النظام الأساسي لمسألة العفو العام بشكل معمق، فإنه يثور التساؤل حول مدى تعارض قرار منح هذا العفو بموجب القوانين الداخلية للدول مع الاختصاص التكميلي للمحكمة، وخاصة أن قرارات العفو تعتبر أكبر عائق لمبدأ التكامل، بالإضافة إلى ما يمكن أن تثيره السلطة الممنوحة لمجلس

الأمن على هذا الإختصاص، سواء عند إصداره قرار بإحالة حالة إلى المحكمة أو قيامه بإجراء التحقيق أو المقاضاة، وهو ما سنتناوله على النحو التالي:

1- قرارات العفو عن الجرائم الداخلة ضمن اختصاص المحكمة:

لقد جرت العادة عقب انتهاء النزاعات المسلحة أو الخروج من أزمات داخلية، إصدار الدول المعنية قوانين منح العفو لجميع الأشخاص بمن فيهم- المسؤولين- الذين ارتكبوا أو وقفوا وراء ارتكاب انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والتي هي من دون شك جرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية كشرط لاستعادة الأمن.

وبالرغم من عدم شرعية هذه القوانين في القانون الدولي²⁹، والمعارضة الشديدة التي توليها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لهذه القوانين، فإن الدول مازالت تقدم على هذه الخطوة وتعمل على ربطها بسياسة تهدف إلى تحقيق المصالحة وتجاوز مراحل توتر عرفت ارتكابا واسعا لمختلف الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة³⁰، أما بالنسبة للقضاء الجنائي الدولي، فلم يتضمن موقفا صريحا من هذه المسألة³¹.

وأثناء صياغة النظام الأساسي، ظهرت بوادر الاختلاف حول تعامل المحكمة مع الأساليب المتاحة لتحميل المسؤولية لمرتكبي الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة حيث ألحّ وفد جنوب إفريقيا في المطالبة بأن وجود مبادرات مثل " لجان الحقيقة والمصالحة"³².

وبعد اعتماد النظام الأساسي، أثير من جديد الإشكال المتعلق بالتعامل مع المعايير المنصوص عليها في المادة (17) السالفة الذكر، حيث تساءل أعضاء البرلمان الفرنسي أثناء عرض النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للدراسة حول إمكانية أن تكون للدولة الحرية في منح العفو لمرتكبي الجرائم الواردة في المادة (5) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فكانت الإجابة أنه بالرغم من الأولوية الممنوحة للقضاء الوطني للنظر في هذه الجرائم، إلا أنه لا يجوز للسلطات الوطنية إصدار قوانين بمنح العفو³³.

إن تطبيق مبدأ التكامل بين اختصاص المحكمة والقضاء الوطني وفق المادة (17) ولو بالتنسيق مع نص المادة (20) التي تقتضي بعدم جواز المحاكمة عن الجريمة ذاتها مرتين³⁴، يمكن أن يثير مشاكل كثيرة في إطار سير المصالحة الوطنية التي تتبعها الدول الحديثة العهد بالديمقراطية، فمن جهة لا يمكن التغاضي عن الطبيعة القاسية لهذه الجرائم التي تفرض العقاب مهما كانت المدة التي مرت على ارتكابها ومهما كان المكان الذي ارتكبت فيه³⁵.

2- تأثير مجلس الأمن في تطبيق المحكمة الجنائية الدولية لمبدأ التكامل:

لقد حاول واضعو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن يجعلوا للمحكمة ذاتية مستقلة عن أي منظمة دولية³⁶، وإن كانت هذه الاستقلالية لا تمنع مجلس الأمن من إحالة أية قضية أمام المحكمة متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي الحالة الوحيدة التي ينعقد فيها اختصاص المحكمة كاختصاص أصيل أمام المحاكم الوطنية³⁷، وسنحاول دراسة تأثير مجلس الأمن في تطبيق مبدأ التكامل من زاوية الإحالة والإرجاء.

(أ) مدى تأثير إحالة مجلس الأمن في تطبيق مبدأ التكامل:

لتسليط الضوء على مدى تأثير سلطة مجلس الأمن في الإحالة على تطبيق مبدأ التكامل، لا بد من مناقشة بعض النقاط التي من شأنها توضيح هذا الإشكال، والمتمثلة في:

- تنص المادة 18 من نظام روما على ما يلي: " إذا أُحيلت حالة إلى المحكمة عملا بالمادة 13 (أ) وقرر المدعي العام أن هناك أساسا معقولا لبدء التحقيق، أو بإشراف المدعي العام التحقيق عملا بالمادتين 13 (ج) و15، يقوم المدعي العام بإشعار جميع الدول الأطراف والدول التي يرى في ضوء المعلومات المتاحة أن من عاداتها أن تمارس ولايتها على الجرائم موضع النظر... "

من خلال هذه المادة يظهر أن المدعي يقوم بإشعار الدول الأطراف، والتي يمكن أن تكون لها ولاية قضائية على هذه الجرائم المقترفة في حالتين: عندما تكون الإحالة من قبل دولة طرف في نظام روما أو عندما يقوم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بمباشرة

التحقيق من تلقاء نفسه، وبالتالي فإن إشعار الدول يكون مقتصرًا عند الإحالة من قبل دولة طرف أو المدعي العام، فنص المادة 18 من نظام روما لم يتحدث عن الإشعار في حالة الإحالة من قبل مجلس الأمن³⁸، وعليه يستنتج أنه حتى إذا كان مبدأ التكامل سيطبق عند الإحالة من طرف مجلس الأمن إلا أن هذا التطبيق سوف يكون ناقصًا لعدم استيفاء كل الإجراءات -الإشعار-، ذلك لأن الدول لم يتم إشعارها عند فتح التحقيق، بل تم إتباع إجراءات مستعجلة تقضي بالبدء في التحقيق مباشرة و من دون أية تدابير تمهيدية³⁹.

وما يؤخذ أيضا على هذه المكنة هو إمكانية تأثيرها على سير إجراءات المحكمة حيث أنه بعد انتقال كاهلها بالمصاريف القضائية يتعرض نشاطها للإيقاف بحجة أن الدولة صاحبة الاختصاص الأصيل قد أعلت حقها في التحقيق استنادا إلى مبدأ التكميلية، الذي يعد من أهم المبادئ التي يرتكز عليه عمل المحكمة، وبالتالي فإن إحالة المجلس تعجز على تفعيل الاختصاص التكميلي للمحكمة⁴⁰.

● إذا تمت الإحالة من قبل مجلس الأمن واستنادا للفصل السابع من الميثاق، وإذا كانت هذه الدولة عضو في الأمم المتحدة فإنه يمكن لمجلس الأمن وبموجب الصلاحيات المخولة له في إطار الفصل السابع أن يرغم الدولة على التنازل عن الاختصاص لصالح المحكمة الجنائية الدولية، ويبدو ذلك ممكنا استنادا إلى بعض نصوص ميثاق الأمم المتحدة التالية:

- المادة 25: " يتعهد أعضاء "الأمم المتحدة" بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق."

- المادة 48: " 1- الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء "الأمم المتحدة" أو بعض هؤلاء الأعضاء و ذلك حسبما يقرره المجلس.

2 - يقوم أعضاء "الأمم المتحدة" بتنفيذ القرارات المقدمة مباشرة و بطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها."

- المادة 103: " إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء "الأمم المتحدة" وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق"⁴¹.
من خلال هذه النصوص - المواد 103، 48، 25- من ميثاق الأمم المتحدة يتضح أن للدولة العضو في الأمم المتحدة أن تلتزم بقرار مجلس الأمن، و من ثم تتنازل هذه الدولة عن متابعة هذه الحالة لصالح المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي يعتبر حالة مناقضة تماما لمبدأ التكامل، حيث أنه لن يكون هناك أي عائق أمام مقبولية القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية، والتي ستكون مجرد متفرج سلبي ومستسلم لفعل مجلس الأمن⁴².

● حالة أخرى يمكن تصور حدوثها عند الإحالة من طرف مجلس الأمن و تقابل هذه الإحالة برفض المحكمة الجنائية الدولية النظر في هذه القضية على أساس المقبولية، فهل يمكن لمجلس الأمن أن يلجأ إلى إنشاء محكمة خاصة على غرار محكمتي يوغسلافيا سابقا و رواندا، على اعتبار أن هذه المحكمة الخاصة ستكون أكثر فعالية من المحكمة الجنائية الدولية، فاحتمال وقوع هذه الحالة ضئيل، إلا أنه وارد خاصة أن مجلس الأمن هيئة سياسية دولية، يمكن أن يقوم بأي عمل لأجل الوصول إلى أهدافه، كما أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن معارضة على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ومن شأن هذا الفرض - إنشاء محاكم جنائية خاصة - ليس فقط عدم تطبيق مبدأ التكامل القائم بين المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية بل مزاحمتهم في الاختصاص⁴³.

ب) تأثير سلطة مجلس الأمن بالإرجاء على تطبيق مبدأ التكامل:
تأثير سلطة مجلس الأمن بالإرجاء على تطبيق مبدأ التكامل يظهر من طبيعة علاقة المحكمة الجنائية الدولية مع مجلس الأمن من خلال هذه السلطة المتمثلة في الإرجاء، ويتضح أنه لفهم تأثير سلطة الإرجاء على مبدأ التكامل يجب معرفة ما أسسته هذه السلطة في علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالمجلس، فنص المادة 16 من نظام روما يأتي مخالفا لمفهوم العلاقة الطبيعية بين جهازين دوليين، بسبب خروجه عن القواعد الجوهرية التي تحكم تلك العلاقة كالحاجة، والتكامل والتنسيق، والحفظ

على خصوصية الجهازين، كما أن العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن في جانب الإرجاء ليست علاقة مقررة بإرادة الطرفين، بل من طرف واحد يلتزم بالواجبات تجاه الطرف الآخر دون مقابل، رغم أن المحكمة الجنائية الدولية ليست فرعا أو هيئة تخصصية منبثقة من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة⁴⁴.

إن خطورة المادة 16 من نظام روما تكمن في إدخال الجرائم الأكثر خطورة على المجتمع الدولي في المعادلة السياسية، وإخراجها من دائرة الملاحقة القضائية، فهذه المادة تسمح بغض الطرف عن الجرائم الدولية متى يأمر مجلس الأمن بذلك، باسم الأمن و السلم الدوليين، ويؤدي هذا إلى تفويض أحد أهم غايات إنشاء المحكمة الجنائية الدولية: "وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب و على الإسهام بالتالي في منع هذه الجرائم"، كما ورد في ديباجة نظام روما، وإلى تبخيس المحكمة الجنائية الدولية بتحويلها إلى هيئة خاضعة إلى مجلس الأمن⁴⁵.

خاتمة:

يبقى التوفيق بين الحفاظ على سيادة الدولة، وعدم إفلات المجرمين من الملاحقة والمسائلة صعب المنال، فلقد أظهرت نتائج المؤتمر الاستعراضي كمبالا بوضوح أن مبدأ التكامل سيظل واحدا من دعائم الأداء الفعالة للمحكمة، والتي سيستخدم على انه الملاذ الأخير للمحكمة. وإن هذا المبدأ يحتاج إلى مزيد من التعزيز، ويشير إعلان كمبالا الذي تم اعتماده من قبل المؤتمر الاستعراضي في الفقرة الخامسة من منطوقه بأن الدول "تحدد مواصلة وتعزيز التنفيذ الفعال للنظام الأساسي على المستوى المحلي وذلك بهدف تعزيز قدرات الهيئات القضائية الوطنية في محاكمة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا وفقا للمعايير المعترف بها دوليا للمحاكمة العادلة، عملا بمبدأ التكامل⁴⁶.

الهوامش:

¹ - Voir: Le Procureur c. Germain Katanga et Mathieu Ngudjolo Chui, Affaire n° ICC-01/04-01/07OA8, Arrêt relatif à l'appel interjeté par Germain Katanga contre la Décision de première instance II, le 12 juin 2009, concernant la recevabilité de l'affaire, 25 septembre 2009, par. 84.

² - أنظر: **نبيل صقر**، وثائق المحكمة الجنائية الدولية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 19.

³ - راجع: **أوعباس فاتح**، التطورات الراهنة للقانون الدولي الجنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2003، ص 108.

⁴ - أنظر: **عبد القادر البقيرات**، العدالة الجنائية الدولية، معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 182.

⁵ - **Flavia Lattanzi**, « Compétence de la Cour pénale internationale et consentement des États », in Revue Générale du Droit International Public, N°2, 1999, pp. 430-431 .

⁶ - إن مسألة ضرورة الإشارة لمبدأ التكامل في الدباجة أو تجسيده في مادة من مواد مشروع النظام الأساسي، فقد طُرح رأيان: الأول يذهب إلى الاكتفاء بالإشارة إلى هذا المبدأ في الدباجة فقط، والثاني على خلاف الأول، يرى أن مجرد الإشارة في الدباجة لهذا المبدأ غير كافٍ نظراً إلى أهمية الموضوع الأمر الذي يوجب إيراد تعريف للمبدأ أو على الأقل إشارة إليه في مادة من النظام الأساسي، يفضل أن تكون في الجزء الافتتاحي، وذكر أن حكماً من ذلك القبيل من شأنه أن يبده أي شك حول أهمية مبدأ التكامل في تطبيق المواد اللاحقة وتفسيرها، وقد قدر في النهاية للرأي الثاني أن يسود فقد وردت الإشارة لمبدأ التكامل في الدباجة، كما وردت الإشارة في المادة الأولى من النظام الأساسي، **لؤي محمد حسين الناييف**، "العلاقة التكاملية بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 534.

⁷ - في الواقع أننا إذا تفحصنا النظام الأساسي وأيضاً خلفيات إنشاء المحكمة فإننا يمكن أن نكشف أن الدول في مؤتمر روما أصرت على استبدال عبارة "أن المحكمة ستكون مكملة للنظم القضائية" بعبارة "مكملة للولاية القضائية الجنائية الوطنية"، ولكن الدول الكبرى كانت متبقيطة لهذه النقطة وأرادت من خلال ذلك أن تمارس المحكمة رقابة على السلطة القضائية للدول الأعضاء وهذا ما أثار إشكاليات كثيرة، راجع: **لؤي محمد حسين الناييف**، المرجع السابق، ص 537.

⁸ - **بلخيري حسينة**، المسؤولية الجنائية الدولية لرئيس الدولة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2006، ص 109.

⁹ - « Il incombe à la partie ou à l'Etat qui soulève l'exception d'irrecevabilité de démontrer que des mesures d'enquête ou des poursuites concrètes ont été entreprises par l'Etat à l'égard de la personne mise en cause et par rapport aux actes qui lui sont reprochés par la Cour », Voi: **Karin N. Calvo-Goller**, La procédure et la jurisprudence de la cour pénale internationale, éditions Lextenso, Paris, 2012, p.110.

- « Dans l'affaire Lubanga Dyilo, la Chambre préliminaire a rappelé que c'est une condition *sine qua non* « que les procédures nationales englobent tant la personne que le comportement qui font l'objet de l'affaire portée devant la Cour », pour qu'une affaire soit jugée irrecevable, voir: Le Procureur c. Thomas Lubanga Dyilo, Affaire n°ICC-01/04-01/06, Décision relative à la requête du Procureur aux fins de délivrance d'un mandat d'arrêt en vertu de l'article 58, 10 février 2006, pars. 31- 37-38.

- « Dans l'affaire Katanga, il s'est avéré que les procédures en cours contre le suspect engagées en République démocratique du Congo ne concernaient pas le comportement visé par le Procureur de la CPI dans l'acte d'accusation », voir: Le Procureur c. Germain Katanga et Mathieu Ngudjolo Chui, Affaire n°ICC-01/04-01/07, Décision du 6 juillet 2007, par. 20.

10- رايح أشرف راضاونية، الجريمة الدولية وضوابط أعمال اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قفي القانون والقضاء الدوليين الجنائيين، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 ، ص 156 .

11- عبد الفتاح محمد سراج ، مبدأ التكامل في القضاء الجنائي الدولي دراسة تحليلية تأصيلية، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2001، ص 31 .

12- إن الصفة الدولية للجريمة لا تكفي وحدها لتكون مشمولة بولاية المحكمة الجنائية الدولية، كما لا تزام القضاء المحلي ومن ثم ينبغي أن يعدّ اختصاص المحكمة الجنائية الدولية اختصاص مستثنى من امتياز الدولة، إلا في الحالات التي بيّنتها المادة (1/17) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، راجع: أوسكار سوليرا، "الاختصاص القضائي التكميلي والقضاء الجنائي الدولي"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2002، ص 173 .

13- المادة (1/17- أ و ب) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

- « Conformément aux alinéas a) et b) de l'article 17 -1 du Statut , la question du manque de volonté ou de l'incapacité ne doit être examinée que dans l'un des cas suivants : 1) si, au moment de la procédure concernant l'exception d'irrecevabilité, des enquêtes ou des poursuites sont menées au niveau national, ce qui pourrait rendre l'affaire irrecevable devant la Cour, ou 2) si de telles enquêtes ont été menées et que l'état compétent a décidé de ne pas poursuivre la personne concernée.

L'inaction de la part d'un Etat compétent (c'est-à-dire le fait qu'il ne diligente pas d'enquêtes ou de poursuites, ou qu'il ne l'ait pas fait) rend une affaire recevable devant la Cour, sous réserve des dispositions de l'alinéa d) de l'article 17-1 du Statut », **Voix:** Le Procureur c. Germain Katanga et Mathieu Ngudjolo Chui, Affaire n° ICC-01/04- 01/07OA8, Arrêt relatif à l'appel interjeté par Germain Katanga contre la Décision de première instance II, le 12 juin 2009 concernant la recevabilité de l'affaire, 25 septembre 2009, pars. 1- 2.

- 14- المادة (2/17) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- 15- يمكن تفسير العنصرين الأول والثاني على أنهما يشيران إلى مفهوم سوء النية، ومن ثمة فحماية المتهمين، أو تأخير الإجراءات القانونية لأجل غير مسمى قد يكونان من بين الوسائل التي تسمح للمتهمين بالإفلات من العقاب، أما العنصر الثالث فقد ينتج عن ضغوط خارجية لا تتمثل وحسب في الضغوط السياسية، بل في التهديدات التي تمارسها مجموعات إرهابية وتتسبب في إعاقة سريان الإجراءات القضائية بطريقة صحيحة، راجع: أوسكار سوليرا، المرجع السابق، ص 179.
- 16- المادة (2/17) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- 17- ذهب البعض في مؤتمر روما إلى القول بان استخدام عبارتي (غير راغبة) و(غير قادرة) يضيّق اختصاص المحكمة كونهما تنطويان على معيار شخصي، حيث فضلوا استخدام عبارة (غير فعالة) بدلا من عبارة (غير راغبة) و(غير متاح) بدلا من (غير قادرة)، انظر: سوسن تمر خان بكة، المرجع السابق، ص 103.
- William Bourdon et Emmanuelle Duverger, *La Cour pénale internationale*, éditions Du Seuil, Paris, 2000, p. 99.
- 18- انظر: سوسن تمر خان بكة، الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2006، ص 160.
- 19- عادل الطبطباني، "النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومدى تعارضه مع أحكام الدستور الكويتي- دراسة مقارنة"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة السابعة والعشرون، العدد الثاني، يونيو، 2003، ص 18.
- 20- Luigi Condorelli, « La Cour pénale internationale : un pas de géant pourvu qu'il soit accompli... », in *Revue Générale du Droit International Public*, N°1, 1999, pp.7-21.
- 21- معتصم خميس مشعشع، "الملاح الرئيسة للمحكمة الجنائية الدولية"، مجلة الأمن والقانون، جامعة آل البيت، الأردن، العدد الأول، السنة التاسعة، يوليو، 2001، ص 225.
- 22- Antonio Cassese, «The Statute of the International Criminal Court: Some preliminary reflections», *The European Journal of International Law*, Vol.10, N°1, 1999, p.159.
- 23- Flavia Lattanzi, op.cit., p.442.
- 24- عمروش نزار، المحكمة الجنائية الدولية في مواجهة المحاكم الوطنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العلاقات الدولية، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر 1، 2011، ص 76.
- 25- Karin N. Calvo-Goller, op.cit., p.109.
- وراجع أيضا: رقية عواشرية، "القضاء الجنائي الدولي الدائم والقضاء الجنائي الوطني، تنازع أم تكامل"، مجلة الملتقى الدولي الأول حول الاجتهاد القضائي في المادة الجزائية وأثره على حركة التشريع، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 16- 17 مارس 2004، ص 158.
- 26- عمروش نزار، المرجع السابق، ص 78.
- 27- سوسن تمر خان بكة، المرجع السابق، ص 10.

²⁸- مما جعل بعضهم يذهب إلى القول بأن المحكمة الجنائية الدولية ستكون بمثابة سداة لأوجه القصور التي تعترى الأجهزة القضائية الداخلية، كما أنها ليست آلية ردعية فيما يتعلق بالجرائم الأكثر خطورة على المجتمع الدولي بأسره وفق ما ورد في ديباجة نظامها الأساسي، ولمس أصحاب هذا الرأي التناقض بين الصياغة الواردة في المادة (17) التي تنص على أن "الدولة صاحبة الاختصاص" تتضمن فكرة مفادها أن بعض الدول يمكنها أن تكون مختصة في حين لا يختص بعضها الآخر، والصياغة الواردة في المادة التي تتضمن فكرة الجرائم الأشد خطورة محل الاهتمام الدولي وهذا التضارب يضع مبدأ الاختصاص للمحكمة محل ارتياب، انظر: **-Luigi**

Condorelli, op.cit., p.20.

²⁹- انظر: قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة في الوثيقة رقم:

(CCR/C/79/Add.46, 5 Avril 1995, para, 10)

³⁰- بالرغم من خطورة هذا الإجراء والذي يعتبر تكريسا واضحا لتقافة الإفلات من العقاب، فإن أغلب اتفاقيات القانون الدولي الإنساني جاءت خالية من نصوص تتضمن شرعية أو عدم شرعية هذا الإجراء، رغم نصها على وجوب محاكمة المجرمين أو تسليمهم للجهات التي تختص بمحاكمتهم، انظر: **نصر الدين بوسماحة**، حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007، ص 101- 103.

³¹- **Elvis Membre Binda**, «De l'effectivité et de l'efficacité de la justice pénale internationale: cas de la compétence de la Cour Pénale Internationale», Mémoire de DEA, Université de Rwanda, 2002, p.19, in : www.memoireonline.com

³²- للتفصيل أكثر، راجع: **حورية واسع**، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - دراسة تحليلية ونقدية-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص 146، وأيضا:

- **William Bourdon et Emmanuelle Duverger**, op.cit., p.167.

³³- **André Dulait**, Rapport d'information, « Souveraineté des États, justice et réconciliation nationale », in : <http://www.senat.fr/rap/r98-313/r98-313.html>.

- وضع المجلس الدستوري الفرنسي بموجب القرار (408-98 الصادر بتاريخ 22 جانفي 1999)، أنه ينعقد اختصاص المحكمة في حالة إصدار السلطات الوطنية لقانون عفو أو قوانين حول سقوط الجرائم بالتقادم محل اختصاص المحكمة، وأن فرنسا أو أي دولة أخرى خارج إطار حالات عدم الرغبة أو عدم القدرة على إجراء المتابعات بخصوص الجرائم الدولية السالفة الذكر، يمكن أن تقوم بتوقيف أو تقديم الشخص محل الاتهام وإحالته إلى المحكمة لارتكابه جريمة من الجرائم الحرب بعد مضي ثلاثين سنة، مما سببت عنه المساس بالسيادة الوطنية، انظر:

-**Bérengrère Taxil**, « La Cour pénale internationale et la constitution Française », in **Actualité et Droit International**, février 1999, in : www.ridi.org/adi.

³⁴- نظرا لكون أحكام المادتين (17) و (20) لا تخدمان مثل هذه الحالات، ولغرض التوفيق بين مقتضيات حفظ السلم الدولي واعتبارات تحقيق العدالة، فإن النظام الأساسي تضمن حكما يمنح الحرية للمدعي العام في عدم فتح التحقيق إذا كانت المتابعة لا تخدم مصالح العدالة، بالإضافة إلى السلطة العامة التي منحها لمجلس الأمن سواء بإحالة القضية أمام المحكمة، أو بتوقيف نشاط المحكمة في أي مرحلة من مراحل الدعوى، راجع: **بربارة بختي**، سلطات المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي الجنائي، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليلة، مارس 2006، ص 73، وأيضا:

- **Gabriele Della Morte**, «Les frontières de la compétence de la Cour pénale internationale : observations critiques», in Revue internationale de droit pénal, Vol.73, N°2 Paris, 2002, p.26.

³⁵- **Béréngère Taxil**, «La Cour pénale internationale et la constitution Française », in Actualité et Droit International, février 1999, in : www.ridi.org/adi.

³⁶- **عبد الفتاح محمد سراج**، المرجع السابق، ص 110.

³⁷- **Flavia Lattanzi**, op.cit., p.434.

³⁸- يرى جانب من الفقه أن عدم تناول المادة 18 من النظام الأساسي لنظام الإخطار في إحالة مجلس الأمن، مرده إلى أن قرار الإحالة الصادر من هذا الأخير يتسم بسرعة انتشاره، قياساً على ما تم تضمينه ضمناً ضمن القاعدة المقررة في النظم الداخلية والتي تقضي بأنه لا يعذر أحد بجهل القانون، ومن ثم فلا داعي للجوء إلى نظام الإخطار، الأمر الذي يعني أن استثناء إحالة المجلس من هذا النظام لا يتعدى هذا السبب، انظر: **دالع الجوهري**، مدى تفعيل منظمة الأمم المتحدة للمحكمة الجنائية الدولية (علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر 1، 2012، ص 124.

³⁹- **ساسى محمد فيصل**، حدود تطبيق مبدأ التكامل على ضوء العلاقات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 170.

⁴⁰- **دالع الجوهري**، المرجع السابق، ص 125.

⁴¹- انظر: المواد 25، 48، 103 من ميثاق الأمم المتحدة .

⁴²- نقلاً عن **ساسى محمد فيصل**، المرجع السابق، ص 171.

⁴³- **ساسى محمد فيصل**، المرجع السابق، ص 172.

⁴⁴- ضمن هذه العلاقة دائماً المنبثقة عن سلطة الإرجاء، يتضح أن مطلع المادة 16 يقرر مبدأ أنه: "لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة..."، فالنص يحمل الصفة الإلزامية والتنفيذية فور ورود طلب الإرجاء من مجلس الأمن، والنص على شموليته يبيّن بوضوح سلطة الوصاية السابقة واللاحقة على أجهزة المحكمة من مجلس الأمن، انظر: **ساسى محمد فيصل**، المرجع السابق، ص 180.

⁴⁵- المرجع نفسه، ص 182.

⁴⁶- انظر: المحكمة الجنائية الدولية. آخر التطورات، الأمانة العامة للمنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO) في :